

فرنسا - الجزائر: ذاكرة مشوشة لجسدين مريضين



وأمام عجز الطرفين الجزائري والفرنسي عن الاتفاق على صيغة معتدلة لتجاوز الماضي بمقاربة مستقبلية تؤسس لشراكة مفيدة عمليا، بدل التمادي في جدل أجوف حول قضايا اعتبارية أصبحت جزءا من التاريخ المليء بأحداث مشابهة لما حدث خلال حقبة استعمار فرنسا للجزائر، يفضل الطرفان معا التمادي في اتفاقهما الضمني والتلقائي على إبقاء ملف الذاكرة مفتوحا واستثماره كل على طريقته، رغم ضحالة ما يتأتى منه لكل منهما.

يستطيع الاستجابة لمطالب الجزائري التي تعني الاعتراف بارتكاب بلاده جرائم استعمارية مزرّة بصورتها، وبالتالي تقديم هدية انتخابية لليمين الصاعد بقوة بقيادة مارين لوبان والتي يقف وراءها جمهور عريض ما زال معظمه مؤمنا بشعار "الجزائر الفرنسية" ويعتبر توقيع معاهدة إيفيان التي أسست لاستقلال الجزائر جريمة تاريخية في حق الأمة الفرنسية، فما بالك بموقف ذلك الجمهور من الاعتذار للجزائر والتعويض لها عن حقبة الاستعمار.

بالغرق في رمال مالي المجاورة، وقربت الشرارة من مناجم اليورانيوم في النيجر أكبر مصدر لهذا المعدن الثمين الذي يُستخدم وقودا لتوليد ثلاثة أرباع الاحتياجات الفرنسية من الطاقة الكهربائية. مختلف هذه الاعتبارات أفقدت ماركرون القدرة على الحسم في المطالب الجزائرية بخصوص الحقبة الاستعمارية، فلا هو يمتلك شجاعة غلق الباب وإفقال الملف، بالتالي إنهاء أماله في إعادة ترميم نفوذ بلاده في أفريقيا من البوابة الجزائرية، ولا هو

الفرنسي فلا يقل تعاطي صانع القرار هناك مع ملف الذاكرة وخصوصا في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون، انتهائية عن تعاطي الشريك الجزائري مع الملف نفسه. فماركون الذي يراقب الانحسار السريع لدور بلاده في مناطق نفوذها التقليدية بالقرّة الأفريقية يبدو محكما في مقاربه للملف بالنتائج الكارثية لسلسلة من الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة في أفريقيا، وصولا إلى خطيئة الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي الكبرى في ليبيا، والتي جعلت قوات بلاده مهددة

لا تمتلك ما للجزائر من فروات طبيعية، فانتجحت إلى الاستثمار في إنسانها ونجحت في ذلك أيما نجاح. فشكل حزب جبهة التحرير الوطني المشتبّ بالسلطة منذ ستة عقود، والمجتز لشعارات يختلط فيها القومي بالإسلامي وهجرها صناعتها الأصليون وتخلت عنها البلدان التي كانت موطنها الأول، في قيادة تجربة حكم منتجة للثروة، بدل الإكتفاء بالعيش على ريع النفط، وصناعة لتطور المجتمع وضامنة لرفاهه ومتّجهة نحو المستقبل، جعل صانع القرار في الجزائر دائم الالتفات إلى الماضي واستدعاء "أمجاد" لحجب عيوب الحاضر والتغطية على العجز عن إنجاز "أمجاد" جديدة.

لا توجد أمة بلا ماضٍ وبلا أمجاد تكتسب مع مرور الزمن قيمة اعتبارية يمكن استخدامها كمحفز على مزيد من العمل والجهد والإنجاز، لكن لا يمكن التوقف عندها والعيش عليها إلى ما لا نهاية، فتتحول بذلك إلى عبء ثقيل وحاجز أمام التطور، وهو ما ينطبق على الجزائر في تعاطيها مع الحقبة الاستعمارية وملفاتنا.

ويعتقد الواقعية يمكن التساؤل عن مدى أهمية "ملفات الذاكرة" لدى جيل الشباب في الجزائر ذي الاهتمامات والاحتياجات والطموحات المستنفة من واقعه وعصره والمختلفة جذريا عن اهتمامات وطموحات من سبقوه.

فما المتوقع يا ترى أن تكون إجابة الغالبية العظمى من شباب الجزائر إذا طلبت منهم المفاضلة بين أن تقدم فرنسا اعتذارا لبلدهم عن الحقبة الاستعمارية، وأن تيسر إجراءات منحهم تأشيرة الدخول إليها والإقامة على أراضيها؟ الإجابة الأبلغ عن هذا السؤال ماثلة في واقع الألاف من الشباب الجزائريين الذين يخوضون كل سنة عباب البحر الأبيض المتوسط على متن قوارب بدائية متهاكئة أملا في الوصول إلى سواحل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، فيصّل البعض منهم ويقبض على البعض الآخر، وتنتهي أجساد آخرين في أحشاء أسماك المتوسط وحيثاته. أما من الجانب

زهير دراجي
كاتب جزائري

بأهداف متباينة تلتقي عند التوظيف الانتهازي للتاريخ ومحاوله التمسك السياسي من أحداثه، تتخرط الجزائر وفرنسا في "حفلة نفاق" مشتركة حول ما بات يعرف بملف الذاكرة، الذي تكاد كثرة الضجيج المثار حوله والجدل الدائر بشأنه توجي لمن يتابع تفاصيل الملف أن الزمن توقف بالبلدين عند فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر الممتدة بين ثلاثينات القرن التاسع عشر وستينات القرن العشرين بكل تفاصيلها، وما حدث فيها من صراع وعنّف وما سال خلالها من دماء وما سقط فيها من ضحايا.

إصرار الجزائر على إعادة فتح ملفات الحقبة الاستعمارية لا يمكن فهمه بمعزل عن الغايات والدوافع السياسية التي تقف وراءه والمتمثلة في محاولة الانصراف عن ستة عقود بدّت فيها طاقات هائلة

من الجانب الجزائري لا يمكن فهم الإصرار على إعادة فتح ملفات الحقبة الاستعمارية، والإلحاح في مطالبة فرنسا بالاعتذار بمعزل عن الغايات والدوافع السياسية التي تقف وراءه، والتي تتمثل بالخصوص في محاولة الانصراف عن الواقع القائم في البلد المتربّ عن ستة عقود من الاستقلال أهدر خلالها وقت ثمين وبدّت فيها طاقات هائلة، ولم يُجزأ أثناءها شيء مهمّ قياسا بما كان يمكن إنجازه، ومقارنة بما أنجزته دول أخرى عاشت مثل الجزائر تجربة الاستعمار وخاضت معركة التحرر منه، ولكنها

الحوثيون في ميزان الخارجية الأميركية

ومحرّضات الصراع في اليمن ومعوقات السلام هناك للوصول إلى هدنة دائمة وشاملة، فهذه الحرب الشعواء إذا ما استمرت فإنها ستشكل خطرا داهما على دول الخليج دونما استثناء، وستجرح الولايات المتحدة إلى ظروف حريق إقليمي في منطقة لها من الخصوصية الجيوسياسية ما بإمكانه أن يهدد أمنها القومي في عقر دارها. ولعل الإدارة الأميركية الجديدة تتمكن من توفير الدعم الأممي بشكل أوسع لمندوب الأمم المتحدة وحامل أعباء الملف اليمني مارتن غريفيث، لإحياء مبادرات سلام ستوكهولم التي أطلقتها في العام 2018، تلك التي اقتقرت إلى إرادة الدول الكبرى النافذة لوضعها على سكة التنفيذ. فصل المقال يكمن في الشروط التي ستضعها إدارة بايدن في حال تم استئناف الحوار بين واشنطن وطهران، بافتراض موافقة الطرفين على العودة إلى المفاوضات بشأن الاتفاق النووي، وفي درجة تفهم واشنطن لزوم أن يشمل هذا الحوار دول مجلس التعاون الخليجي مجمعة كطرف أساس إلى جانب دول 5 + 1. أراضي المملكة العربية السعودية تتعرض لهجمات صاروخية مستمرة تطل المدنيين على أراضيها مصدرها شمال اليمن، والقيادة السعودية الحريصة على أمن مواطنيها وسكانها عازمة على إنهاء هذه الاعتداءات عسكريا أو سياسيا. أما الإمارات العربية المتحدة فتتمكك النقل والتأثير السياسي والدبلوماسي على مجريات الصراع ومقومات التوازن للقوى الفاعلة هناك. هنا يتقدم دور الخارجية الأميركية لهيئة أرضية مناسبة تقف عليها اتفاقية سلام نهائية تستشمل بالتأكيد اتفاق وقف اعتداءات الميليشيات على أراضي الجوار وصولا إلى حل هذه الميليشيات تمهيدا لانخراطها في الحياة السياسية المدنية، مع وجوب إشراك أبوظبي والرياض في اتفاقات الأمن البحري المضمنة لضيق هرمز وباب المندب حيث تقع مصالحهما المشتركة التي تمر عبر أرض اليمن نحو سواحل.

الذين عقدوا العزم على الاستيلاء على اليمن بقوة السلاح بعد أن احتلوا عاصمته صنعاء، ناهيك أن طموحهم كان يتجاوز السيطرة على اليمن بصفتهم يمثلون القوة الضاربة بالوكالة عن نظام الولي الفقيه في طهران، فعملوا على توسيع النفوذ الإيراني باتجاه مضيق باب المندب والبحر الأحمر حيث الممرات المائية الإستراتيجية للتجارة العالمية. وكان من اللافت أنه حين كتابة هذه السطور، كان وزير الخارجية الأميركي الجديد أنتوني بلينكن يقول في مجلس الشيوخ المنعقد في جلسة الاستماع الخاصة للتصويت على تعيينه رأسا للدبلوماسية الأميركية "ساعلم على إعادة النظر وتقييم إدراج الحوثيين منظمة إرهابية بقرار من الرئيس السابق ترامب". لعله من المفيد لكافة الأطراف المنخرطة في النزاع اليمني أن تتحرّك إدارة بايدن في سعيها لإيجاد الحلول المجدية والمتوازنة المعضلة اليمن عبر محورين: الأول هو متابعة الضغط على إيران بهدف تجفيف منابع دعم جماعه أنصار الشريعة بالعائد والخبراء، وكذا دفع طهران للتوقيع على اتفاق متطور بشروط متقدمة عن سابقها في اتفاق العام 2015 الذي انسحبت منه إدارة ترامب في العام 2018، حيث يكون بإمكان الاتفاق الجديد أن يكفّ يدها ويلجم نزعته المتواصلة لإنتاج أسلحتها النووية، وكذا يعرقل إصرارها في المضي بتمويل الميليشيات العابرة للحدود من أمثال الحوثيين وحزب الله اللبناني بمشتقاته في العراق وسوريا. ستكون الفرصة متاحة لإدارة بايدن لتصحيح أخطاء الماضي، وتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، وإنهاء الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في اليمن والمراقبة للحروب المتصلة التي لم ينتصر فيها أي طرف من الأطراف المتناحرة حتى اليوم. ويجب أن لا يخفى على واشنطن ضرورة إشراك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كطرف أساس في أي اتفاق نووي جديد مع إيران بما يضمن التوازن السياسي في المجموعة الجديدة ما بعد مجموعة 5 + 1.



مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

هل سيكون لإيجاد حلول ناجعة وعادلة لازمة اليمن، وإنهاء الحرب الدائرة فيه، الأولوية لدى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وسياسته في الشرق الأوسط وهل سيتقاطع التوتر المتواصل والمعارك غير المنقطعة هناك مع ثوابت الأمن القومي الأميركي وفقا لرؤية الإدارة الجديدة في واشنطن؟ بينما تتسلم إدارة بايدن مقاليد الحكم في مجلس النواب والشيوخ تشريعيا، وفي البيت الأبيض على المستوى التنفيذي، تستمر نيران الحرب وويلاتها بالتعاظم في عموم اليمن. في نظرة على أداء آخر إدارة ديمقراطية أميركية برئاسة باراك اوباما، حيث شغل بايدن منصب نائب للرئيس لفترة رئاسيتين امتدتا ثماني سنوات، نستطيع أن نمزج الدور السلبي لتلك الإدارة لجهة تضحية اوباما باليمن واستقراره وحياة شعبه على حساب تمرير الاتفاق النووي مع إيران في العام 2015.

أما في مضممار مكافحة الإرهاب، فكان اوباما قد حاول تحقيق أهداف قصيرة الأجل ومرحلية في هذا الشأن من خلال اللجوء إلى استخدام طائرات الدرونز بدون طيار في غاراته على مواقع القاعدة في شبه الجزيرة العربية" أو ما يعرف باسم "انصار الشريعة"، وهي المجموعة المسلحة الناشطة في اليمن والسعودية بشكل قوي بعد إضعاف القيادة المركزية لتنظيم القاعدة الإرهابي. وفي حين أن قيادات أنصار الشريعة بمعظمهم من المتطرفين اليمنيين، إلا أن واشنطن لم تعلن يوما الانتصار عليهم أو إنهاء شرورهم. أما إدارة ترامب الجمهورية، فقد أنهت فترتها في البيت الأبيض بتصفية المتمردين الحوثيين كمجموعة إرهابية، وهو قرار نافذ اعتبارا من تاريخ 19 يناير، أي قبل يوم واحد فقط من مغادرة الرئيس ترامب لسدة الحكم في واشنطن. وكانت إدارة ترامب قد دعمت التحالف العربي في حربه على الحوثيين

شعب يفكر في استعادة ثورته

الثورة وهي لا تتحرف عن ذلك المسار لأنها أصلا لا تعرفه، وهذا ما يمكن أن يقودنا إلى نقطة مهمة.

الثورة لم تنتج أحزابها. لم يؤد الحراك الشعبي الذي أسقط النظام السابق إلى إنتاج طبقة سياسية تكون بديلة للطبقة السياسية التي كانت تحكم زمن بن علي. كان هناك فراغ استغله الطغليون من أجل السيطرة على السلطة من خلال تآلف أحزاب لا قاعدة شعبية لها. إنها مجرد واجهات. لم يكن للثورة من يمثلها فوجد الانتهازيون الطريق أمامهم سالكة إلى السلطة. لذلك يمكنني القول إن التونسيين يضيعون وقتهم وهم يصرخون مطالبين بالعودة إلى مسار الثورة. فكل القوى السياسية التي تتصارع في ما بينها على السلطة ليست لها علاقة بالثورة. وهي لا تعرف شيئا اسمه مسار الثورة. وإذا ما كانت الحكومات المتتالية قد فشلت في التصدي لمشكلة الفقر، فإن ذلك الفشل لا يعود إلى أسباب سياسية بل إلى انقطاع علاقة تلك الحكومات بالشعب. فليس لدى الأحزاب الحاكمة ما تفكر فيه سوى البقاء في السلطة. المشكلة الأساسية في تونس تكمن في أن الحياة السياسية لا صلة لها بالواقع. وإذا ما عدت إلى السؤال "من يحكم تونس؟" يمكنني القول إنهم الغريب عن الثورة. أولئك الانتهازيون الذين وجدوا في الفراغ السياسي بعد الثورة مناسبة لتكثف ثمارها. لقد سرقت الثورة. ذلك ما يجب أن يقوله التونسيون.

العابدين بن علي ولم يغم عبر السنوات العشر الماضية نظام بديل عنه. تلك مشكلة ينبغي التعامل معها بطريقة جادة.

حاولت حركة النهضة الإسلامية أن تقيم نظاما بديلا، غير أن ذلك النظام الذي يجسد رؤيتها الدينية لا يمكن أن تقوم له قائمة في تونس بمجتمعها المدني وقوانينها التي تحترم حقوق الإنسان. تلك المحاولة الفاشلة ظلت يتيمه ولم تنافسها أي محاولة أخرى بالرغم من كثرة الأحزاب التي تأسست بعد الثورة من غير أن يكون لها جذور في الحياة السياسية التونسية. أحزاب تطلق على السطح وتستغل ذلك وهي ليست مؤهلة لصناعة حياة سياسية جديدة، غير أنها في الوقت نفسه استطاعت أن تصل إلى مجلس النواب وتحصل على مقاعد فيه وتمكنت من خلال ذلك أن يكون لها حصتها في الحكومة. ومن غير المعقول أن تقوم أحزاب طارئة بإحداث تغيير ثوري في عمل الحكومة. لقد وصلت هذه الأحزاب إلى السلطة لأنها تمكنت من اللعب بالديمقراطية إما عن طريق المال أو الغواية الدينية. وهو ما يجعلني على يقين من أن ذلك النوع من الانتخابات إنما ينطوي على الكثير من غير أن يتم التلاعب بالأوراق الانتخابية. لقد سرقت الأصوات. في حقيقتها، فإن الأحزاب التي تحكم تونس من خلال مجلس نوابها لا تمت بصلة إلى

فاروق يوسف
كاتب عراقي

من يحكم تونس؟ ليس الآن فحسب. ذلك سؤال يمتد عبر السنوات العشر الماضية. وهي سنوات الثورة المغدورة. كلما خرج التونسيون في تظاهرات احتجاجا على تدرج الأوضاع المعيشية رفّعوا شعار "العودة بالثورة إلى مسارها" ذلك المسار الذي انحرفت عنه. ولكن متى انحرفت الثورة عن مسارها وكيف؟ لا تقع على الشعب الذي يخرج محتجا مسؤوليه التعرف على ما حدث. ذلك أمر صعب. فالشعب ليس له شأن بالسياسة، وإذا ما كان السياسيون يطرحون عليه برامجهم كل أربع سنوات فإنهم لا يرغبون في معرفة رايه بذلك البرامج التي قد يكون الجزء الأكبر منها غامضا وصعب الفهم السياسيون إنما يطمحون حينها إلى التمكن من الشعب عاطفيا والسيطرة عليه.

لذلك فإن الشعب غالبا ما يسقط في الفخ فيقدم مسالة من يحكم على مسالة كيف يحكم. وهو ما يؤدي غالبا إلى وقوع الفجائع المتلاحقة التي يقف في مقدمتها انفصال الطبقة السياسية عن الشعب. وهو ما صار يُسمى بانحراف الثورة عن مسارها. هذه الطبقة السياسية المتعالية والمغرورة والتي تمارس الفساد ما إن تجد إليه سبيلا ما كان لها أن تصل إلى السلطة لولا الثورة. ذلك ما يريدده الشعب بحسرة والـم. غير أن تلك الطبقة ما إن يستقر بها الحال على كرسي السلطة حتى تنسى كل شيء. تبدأ في التكيف مع المناخ البيروقراطي للدولة القائمة التي حافظ التونسيون عليها ليكونوا جزءا من الجهاز الأممي الذي لا يههمه سوى مصالح أفرادهم وليذهب المنزعجون إلى الجحيم. ولكن من هم أولئك الذين يملكون استعدادا جاهزا لأن يستسلموا لبيروقراطية الدولة القديمة التي فار الشعب عليها؟ لقد تم إسقاط نظام زين

